فقه النص القــرآني بيــن خصــوصية التأويـــل وقصدية الانفتاح الدلالي عند الحداثيين

بقلم

سعاد روابح
جامعة الحاج لخضر- باتنة 1
souad_doctorat@yahoo.com

أ.د/ عمار جيدل
جامعة الجزائر-1-
rdjidel@gmail.com

المقدمة:

تُدافِع الأطروحة عن قضايا التأويل التي احتضنتها العلوم القرآنية، وتدلُّنا بنظرة إجمالية على ما يقابلها من القراءات المعاصرة المشْرَبَة بـ"روح العصر"؛ المُغْرِق في نداءات التنوير الديني، للانخراط في التحديث الفكري الملهَم بفلسفات الغرب، والمتعقّب لآثار الحداثة التي تستنهض روح التجديد وفق مبدأ القطيعة مع الماضي؛ بإحلال الإبداع محل التقليد الذي فقد المصداقية العلمية. هذه القراءات التي نادت بالتأويلية بديلا عن الإغراق في التفسير اللاهوتي.

ويكتسح التأويل، في الراهن، فضاء رحبا تتجه فيه فهوم النصوص نحو سبُل الكشف عن مقاصدها ومعانيها المتغياة وجهات متنافرة، يتمايز بعضها عن بعض بحسب آليات الفهم وطرائق تحديد المعنى والكشف عنه. وأضحى التأويل ناظما منهجيا ومعرفيا يضبط حركة الفهم، وموجها لمنازع الاهتمام بالنص القرآني، الذي تحولت فيه الآليات التي تستنطق النص من داخله إلى آليات متوسلة بالنماذج البنيوية التي يخضع فيها النص لطرائق من خارجه، تبتغي السيطرة عليه ومصادرة قصوده.

فكيف نوظف التأويل ليكون خادما للنص مبرزا لمقاصده من غير تقويض للعلاقة بالنص بحيث تهدر حقه في الإفصاح عن مراداته؟

تهدف هذه المقاربة البحثية إلى محاولة تقريب الأسس التأسيسية للتأويل والتي من خلالها يمكن الوصول إلى تفسير يستوضح دلالات النص القرآني، وينفتح عليها من غير تعسفات خارجية أو داخلية تفرض نفسها على المعنى أو تقصيه.

وتحاول هذه الدراسة أن تستعيد الإشكالات المحافظة المرتبطة بالنص القرآني التي شكلت مداخل للتحديث والتجديد؛ لأجل إعادة بناء الأسئلة الاستشكالية التي ارتكزت فيما بعد على مستوى منهجية الاشتغال بإعادة قراءة النص القرآني من جديد وفق مساطر معاصرة هي غيرها التي مارستها علوم التفسير والقرآن.

أطروحات الدراسة الأساسية:

أولا: ضرورة تسليط الضوء على مفهوم التأويل، وتتبع تجليات التوظيفات المختلفة له في تفسير النص القرآني و وما مستويات قابلية النص القرآني لذلك.

ثانيا: مقاربة الاختلاف الحاصل على مستوى إدراك طبيعة التأويل ودوره في تكريس الفهوم المتغايرة.

ثالثا: إعادة القراءة الحداثية للنص القرآني تستند إلى مبدأ التأنيس والتأريخ والتعقيل، ولكل ذلك تداعياته، ودوره في الاقتحام التعسفي للنص القرآني من خلال فرض النماذج الدخيلة الغريبة على النص ومحيطه وآلياته.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بين الجدليات التي تنحو منحى الأصالة في التوجه نحو النص القرآني وتلك التي رسمت مسارها التأويلي وفق إكراهات العصر؛ لبيان أسسهم التي شكّلت نظرياتهم في التفسير، وامتدادات مناهجهم، وآليات اشتغالها.

وقد عالجنا الموضوع وفق الخطة الآتية:

أولا: فهم النص ومقتضيات التأويل.

1. المعنى وقصدية النص.
2. بلاغية النص وضوابط التأويل.

ثانيا: أسس المعنى وقصدية الانفتاح الدلالي الحداثوي.

3. التأويل المعصر للنص ومقاربات النمذجة والاختزال.
4. أفق التأويلية وتشذر النص.

أولا: فهم النص[1] ومقتضيات التأويل.

1/ المعنى وقصدية النص.

فهم النص قضية من القضايا التي بحث الفكر الإسلامي في أسسها، وبحث في الاعتبارات القرآنية الخاصة في تكوين الأفهوم[2] والتي يمكن الاعتماد عليها لتضييق أو توسيع دائرة الخطاب، حيث ميّز المشتغلون بالتفسير وفهم النص بين معنى النص وأفهومه؛ فاعتبروا المعنى لصيقا بالاعتبارات الدلالية التركيبية للنص وميّزوه عن الأفهوم الذي يرتبط بالموقف الذي تتم فيه قراءة النص أو ما أسموه بـ"الوظيفة الاتصالية" التي تستحضر الهدف المقصود وسياق الحدث وإطاره، ولا يُعتمد في ذلك على النص وإنما ينضاف إليه تراكم معقد من معنى النص وعوامل تكوين الموقف

---

[1] **النص**: كلمة يراد بها كل كلام مفهوم المعنى. كروم، أحمد. **مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي**، ص126.

[2] الأفهوم: معنى النص يرجع إلى المعرفة التبيينية التي تعتمد على قواعد اللغة، ويُعنى بالمستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، من خلال ظواهر كل مستوى، ويرجع الأفهوم إلى المعرفة التفسيرية، ويعتمد على قواعد التفسير والتأويل ويرتبط بالاتصال اللغوي، وأطرافه وشروطه، وقواعده وآثاره، وأشكال التفاعل، ومستويات الاستخدام، وتضمينات الدلالة وصور التلقي، والسياق وخلفية القارئ وكفاياته، والوسائل والأدوات المستخدمة في عمليات الوصف والتحليل والتفسير، ومدى القدرة على إبراز إمكانات النص وطاقاته اللامحدودة في المعرفة التفسيرية. مصطفوي، محمد. رَحِمَهَاٱللَّهُالأفهوم القرآني ونظريات تشكل الخطابرَحِمَهَاٱللَّهُ، سلسلة الدراسات القرآنية: دراسات في تفسير النص القرآني- الجزء الثاني: التأويل والأفهوم القرآني، ط2، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010م، ص11.

وفهمه[1].

ويتفاوت المخاطبون في فهم مقاصد الخطاب وسياقه وبحسب ذلك تتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم. ومن لوازم فقه السياق؛ عدم الإفراط في التفسير الباطني أو الظاهري، الذي قد يسقط في التأويلات الشاذة والتفسيرات الغريبة في دلالات اللغة على معانيها ومقاصدها وعللها، التي قد تؤدي إلى شذوذ في تحديد المنهج اللغوي الشرعي الصحيح لفهم سياق النص[2].

وبذلك تعد القراءة التفسيرية للآيات القرآنية صناعة احترافية ليس للهواة ولا للعابثين ارتيادها، فهي من أصعب الأبواب في معاملة نصوص الوحي، ومن أكثرها تطلبا للدقة والأمانة العلمية، فما ينتجه التفسير والتأويل لا بد وأن يخضع لقراءات متأنية تراعي روح النصوص ومقاصدها دون إغفال للواقع، وإذا ما حاكمنا منهج الحداثيين في تعاملهم مع النصوص وجدناه لا يتوافق مع قواعد وأصول التفسير، فبالنظر إلى طبيعة القراءة الحداثية التي تبنَّى أصحابها فلسفات ومذاهب غربية تتجاوز المقدس، ولا تقف دون الأدوات التفسيرية عند أهل الاختصاص؛ فإن ما ستصل إليه هذه القراءة من نتائج لا يمكن بحال أن يتنزّل منزلة القراءة التفسيرية لنصوص الوحي. وإذا كان الهدف العلمي للتفسير هو استلهام المقاصد الإلهية[الجوانب الهدائية] وكشفها من بطن العبارات القرآنية والآيات الكريمة، فإن القراءات الحداثية تسعى إلى استلهام مقاصد تحددها القراءة الخاضعة لموت المؤلف، وعلى الرغم من وحيانية القرآن ومن كونه منزلا من عند الله ﷻ[3] إلاّ أنّ هذه القراءات لا تكترث إلا

[1] المرجع السابق، ص9.

[2] كروم، أحمد. **مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي**، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة، 2015م، ص126.

[3] رجبي، محمود. **بحوث في منهج تفسير القرآن الكريم**، ترجمة: حسين صافي، المراجعة والتقويم: حسين قبيسي، ط2، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010م، ص51(بتصرف).

لما ستؤول إليه القراءة من توافق ومسلماتهم الفكرية التي ارتأوها قواعد لتفسير النص وقراءته.

أ. تحقيق معاني النص في ظل إشكالات تعسف التأويل:

القيام بعملية مواءمة وتوفيق بين المعاني "المستنبطة" ونصوص الوحي، يكون المحدد الذي على أساسه نفصل بين معاني النص المسوَّغة والمعاني غير المسوغة، من غير إضاعة لقطعيات النصوص ومخالفتها. فما هو ثابت قطعي منها هو الموجب لهذه المقارنة. والواقع أن العامل الأساسي الذي يُخرج عملية التوفيق هذه عن مسارها الصحيح ويؤدي إلى تضييع القطعيات؛ هو قبول المعاني غير المسوغة قبولا يكون مُحمَّلاً بمضامين تعسفية لا يُنتبه لها مما يؤدي إلى استحالة التوفيق بينها وبين الوحي الصحيح، ولا يأتي إلا على تضييع شيء من المقاصد الصحيحة، فاستبطان مضامين عشوائية بصورة لا شعورية هو أساس الحياد في التفسير الإسلامي عن قطعيات الوحي التي تهدرها الطروحات التفسيرية المتمادية والتي تتفرد بمضامين كامنة خلف المعاني العشوائية المسوَّغة.

وهذا يحيلنا إلى البحث في الرؤى المختلفة نحو النص، وبيان طبيعة هذا الاختلاف؛ فهل هو مما يمكن أن يُحمد أو مما يمكن أن يُذم.

- **أنواع الاختلاف في فهم النص:**

– **اختلاف التنوع:** الذي لا يخرج عن إطار الاحتمالات التي يمكن أن تُحمَل عليها النصوص. فيستوعب كل الرؤى دون إقصاء لأي منها.

– **اختلاف التضاد ومردُّه إلى أمرين:**

– الدلالة الاحتمالية للنص.

– اختلاف الفهوم، أو ما يمكن أن نسميه بتضاد القراءات.

وهذا النوع من الاختلاف لا يؤول إلى خلاف مقصود النص إلا في حال غَلبة النزعة المذهبية التي توظف النص لتأييد نزعتها باستغلال سعة الاحتمالات اللغوية في النص، فـ "النص لا يسلم ذاته لغيره من دون أن تكون له قيود وضوابط يفرضها على كل من يريد من هذا الغير أن يجعل منه موضوعا للفهم والتأويل. إن للنص محدداته الذاتية التي تشرط عملية التأويل وتوجهها حتى لا تنقلب إلى شطط لا رادع له. ومن هذه المحددات أن ثمة تحققات نصية بالغة الانبهام لا يجري فيها التأويل على نحو ما يجري في غيرها من التحققات؛ الأمر الذي يتطلب من المؤول أن يعتقد حقيتها ويسلم بها كما هي واقعة في النص، ويتوقف عن التكلم فيها بتأويل لا يستند إلى دليل؛ لأن الكلام في مرادها من غير دليل تسور على ما لم يعلم، وهو غير محمود"[1].

واختلاف التضاد في التفسير يفرز إشكالات في طريق الوصول إلى مقصود النص، ويضعنا أمام استشكالات منها؛ أي الأقوال المتضادة هو المراد من النص؟

والسؤال يطرح في كلتا الحالتين سواء كان مرد الاختلاف إلى النص لاحتمال انفتاحه دلاليا، أو بسبب التوجهات العقائدية للمفسر(النزعة العقائدية)، والمتفرع عنه جملة أسئلة فرعية:

1. ما المانع من الانفتاح الدلالي الدائم على النص؟
2. ما وجه الالتقاء بين الأمر القرآني بالتدبر وإرادة التضييق الدلالي والانغلاق على النص؟
3. ما هي محددات تقييد الانفتاح الدلالي؟
4. ما هي المراحل العملية لتحديد المراد من النص وإغلاق دلالته ؟ وما هي

[1] الحيرش، محمد. **النص وآليات الفهم في علوم القرآن-دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة، تقديم عبد السلام السدي، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013م**، ص322.

مستويات إغلاق الدلالة قطعا وظنا؟[1]

الإجابة عن هذه الأسئلة لا تتأتى إلا من خلال تحديد طبيعة الخطاب ووظيفته؛ فالاحتمالية الدلالية للنص والمنتجة للتفسيرات المتعددة لا يمكن استشكالها، بل يمكن اعتبارها أمرا طبيعيا وصحيا؛ يعود إلى طبيعة النص اللغوية القابلة للانفتاح، ومن ثمّ فتأويله إغلاق له؛ لأن احتمال النص لوجوه دلالية مختلفة وانفتاحه عليها إذا أُوِّل فذلك الفهم هو إبقاء لوجه دلالي واحد بإزاء إلغاء الأوجه الدلالية الأخرى.

إذا فطبيعة الخطاب باعتباره نصا لغويا سيجعل النص تابعا لقصد المتكلم، وما يخالف قصده فلا يصح اعتباره، وقصد المتكلم في الغالب الأعم يكون محدودا لا يحتمل الانفتاح الدائم، ويتبين ذلك من خلال: الدلالة اللغوية؛ فاللغة العربية بالرغم من سعتها فلا تقبل كل الفهوم، بل ترفض بعضا منها، وهذا القبول والرفض هو تحديد إما بشكل أو بآخر. وأيضا الدلالة العُرفية؛ فما تعارف عليه الناس هو القصد لمعنى معين؛ فقبول أية تفسيرات محتملة مؤداه انسداد الفهم بين البشر. أما باعتبار وظيفة النص التبليغية، فمقصد الهداية المتغيا تحقيقه، والقول بقبول كل تفسير محتمل للنص سيؤول إلى خلاف مقصود القرآن الكريم في وظيفته الهدائية، ومن ثم نخلص إلى نتيجة مفادها بأن الانفتاح الدلالي مآله إلى التحديد والتقييد تبعا لقصدية الخطاب ووظيفته[2] ، فالمعنى المراد من النص محدود خاضع لسياقات الخطاب التي لا يمكن أن تتعدد بحيث تفضي إلى ضياع مقصود المتكلم، بالرغم من كون الاستنباط غير محدود إذا ما تمّ وفق قواعد تراعي المعنى نفسه ولا تعود عليه بالنّقض[3].

---

[1] المطرفي، ياسر بن ماطر. **العقائدية وتفسير النص القرآني: المناهج-الدوافع-الإشكاليات-المدونات**، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016م، ص738.

[2] المرجع السابق، ص738، 739.

[3] المرجع السابق، ص740.

2/ بلاغية النص وضوابط التأويل.

تنبأت النصوص القرآنية والنبوية بما سيظهر من مناهج جديدة في تأويل النص القرآني في سياق التحذير منها، ومن أهم تلك النصوص: قوله تعالى: ﴿ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ آل عمران: ٧

فقد أنتجت الخلافات العقائدية بعد عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا جملة مناهج تأويلية تشكلت وتطورت تبعا لما عرفته الأمة من سجالات وجدالات عقائدية مثّلت المذهبية قطب رحاها، ودفعت إلى تمظهرات منهجية مختلفة فيما بينها؛ تميل إلى منهج الإيغال في الظاهر أو تنحاز كلية إلى الباطن والإيغال في التأويل[1].

واستصحبت الأزمنة المتتالية كمّا لا بأس به من التأويلات الخاضعة لنزعة المفسر المذهبية وقبلياته التي يحتكم إليها منهجه التأويلي، فانطلق خط التفكير القبلي في التفسير من نقطة القبليات وصولا بها إلى النص؛ مما جعل التفسير يخضع لمرادات القارئ لا لمرادات النص، وأصبحت السيطرة لتلك القبليات التي طَبعت التأويل بطابع الجفاء لروح النص، فقد حالت دونه؛ لأن النزعة التفسيرية قد سيطرت ولم يعد لقارئ النص القرآني الحق في الولوج إليه دونها، فنتجت عن ذلك عملية الإسقاطات القبلية على النص، ومارس المتأول سلطته عليه فصادر مراداته[2].

إن هذا الانحياز التام للقبليات مما يستوجب النظر في الضوابط التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة ممارسة السلطة على النص، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال ضوابط التأويل، والنظر في مقتضياته.

---

[1] المطرفي، ياسر بن ماطر. **العقائدية وتفسير النص القرآني**، مرجع سابق، ص150، 151.
[2] المرجع السابق، ص68.

1,2. ضوابط التأويل:

أ. منطوق النص والقصد المتعدد[1]: أثارت قضية المعنى في فهم النص جدلا واسعا ولا تزال تثير الاختلاف الذي يُظهر طبيعتها الشائكة، فهي من أصعب الموضوعات في تلقي النص وتأويله، والناس بين مد وجزر تتجاذبهم النزعات وتتشعب بهم التوجهات؛ لِما كان من تعدد في أدواتهم وآلياتهم التي وظفوها في تفسير النصوص وتأويلها ضبطا للمعنى عند تعدده، وترتيبا له بحسب القرب والبعد، وترجيحا حال التعارض داخل النص الواحد، فالنص حال التأويل لا ينفصل عن سياقاته الخارجية ويحتاج إلى الدقة والضبط حتى لا يُصرف الكلام إلى غير مقصده الحقيقي فيقع حجب للقارئ عن النص[2].

وكما عند المحدَثين فللنص معان:

1. معنى فطري طبيعي تحمله الصيغ اللفظية في بنيتها؛ قبل انتظامها ضمن جملة أو نص واقترانها بغيرها، فدلالة اللفظ هنا تدرك بالحس الفطري، فاللغة العربية من أدق اللغات احتفاظا بالمعاني الفطرية للحروف، من ذلك مثلا دلالات النداء والتعجب والإشارة والتنبيه والأنين والتأوه وغيره مما يرتبط بالحياة الفطرية للناس.

2. ومعنى سياقي نحوي يفهم من خلال النظم والتركيب.

3. ومعنى استبدالي مرده إلى انتقال اللفظ من الاستعمال في معنى إلى استعماله في آخر بسبب المجاورة أو المشابهة أو استعمال واضع النص وقصده.

كذلك الحال مع القدامى من علمائنا الذين قسموا المعنى إلى طبقات: المعنى القريب والمعنى البعيد منها، والمعنى الجلي والمعنى الخفي، ودونها مراتب. ولا بد من

---

[1] كروم، أحمد. **مقاصد اللغة**، مرجع سابق، ص187.

[2] سمير، حميد. **نموذج الحداثة وما بعدها في الفكر العربي الحديث(قراءة نقدية)**، ط1، لندن: تكوين للدراسات والأبحاث، 1438هـ/2017م، ص121.

النظر والاستدلال العقلي لاستخراج المعنى الخفي البعيد والوقوف عليه، ولذلك سمّاه الجرجاني بـ **"معنى المعنى"**، فالمعاني أجناس وأنواع متفرعة؛ فمنها **العام** الذي يحتاج إلى بيان وتخصيص، و**المطلق** الذي لا يتبيّن إلا بقيد، و**المجمل** الذي لا يتضح إلا بتفصيله. وفي ظل هذه المستويات من المعنى ومداخل وآليات الولوج إليها المتعددة تصبح عملية الفهم والتفسير صعبة[1].

إن بلاغة النص القرآني هي مما يحيل إلى ذلك القصد الصريح الذي يتعلق بالمعاني الظاهرة والحقيقية المستقلة عن مقامات الكلام، والقصد الضمني الذي يتعلق بالمعاني المضمرة والمجازية غير المستقلة عن مقامات الكلام. يقول الباقلاني: "والعلم بمراد المتكلم يُعرف تارة من عموم لفظه، وتارة من عموم علّته، والحوالة على الأول أوضح لأرباب الألفاظ، وعلى الثاني أوضح لأرباب المعاني والفهم والتدبر"[2]. فـ"الشريعة تعتبر بالأمارات على الأمور الخفية حتى أقامت الأسباب الظاهرية مقام التعليل.... فمادام لم يقطع بانتفاء الأمر الخفي يحكم بالأمر الظاهر"[3].

ب. ضوابط تعيين المعنى القصدي المتأوَّل(غير المنصوص): نقل التجربة التأويلية إلى ميدان فهم النص القرآني يؤكد بأن مقاصده شرط رئيس محكّم في التفسير والتأويل وفهم المعاني، واستحضارُ قصد المتكلم شرط في فهم الدلالات الحقيقية للنص[4]، ومما يجب في ذلك هو:

---

[1] سمير، حميد. **نموذج الحداثة وما بعدها في الفكر العربي الحديث**، مرجع سابق، ص122، (بتصرف).

[2] الباقلاني. **التقريب والإرشاد**، قدم له وحققه وعلق عليه: عبد الحميد بن علي بوزنيد، ط1، مؤسسة الرسالة، 1413هـ/ 1993م، ج2، ص387.

[3] النورسي، بديع الزمان . **إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز**، تحقيق: إحسان قاسم الصالحي، ط3، مصر: سوزلر للنشر، 2002م، ص74،75.

[4] بودرع، عبد الرحمن. **الخطاب القرآني ومناهج التأويل: نحو دراسة نقدية للتأويلات المعاصرة**، ط1، المغرب: مركز الدراسات القرآنية، الرابطة المحمدية للعلماء، 1435هـ/ 2014م، ص82.

- **إقامة التأويل على منظومة من المقاصد:**

فطبيعة البيان القرآني الوضوح لأنه أُجمل وفُصِّل، ولكن لما أوتي الإنسان الجدَل فقد عامل النص من منطلق طبيعته تلك واستعداداته التي قد تقف حائلا في كثير من الأحيان دون فهمه واستيعابه له، والتأويل نتاج تلك الطبيعة الجدلية ومن ضمن ما وظّفه المتأول لفهم النص واستكشاف مخبوءاته؛ ومن ثمَّ فإن وظيفة تأويل النص هي وظيفة(ابتلائية)، ويمكن اعتبارها تحدّ كبير يخوضه القارئ أمام النص، حيث ينمو هذا التحدي من خلال معرفة تركيبة الإنسان الجدلية، التي يذكرها الله بعد ذكره لبيان القرآن الكريم، فيقول: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ الكهف: ٥٤، فقد برئت ذمة القرآن الكريم من وجود الاختلاف في النص مما يحول دون تدبره مصداقا لقوله تعالى:﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ النساء: ٨٢ ، وأرجع عائق التدبر إلى طبيعة القارئ للنص في قوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ محمد: ٢٤ ففي النص نعي وتشديد على القارئ في تخاذله عن التدبر؛ ومن ثمّ يكون في وظيفة"ابتلائية" في فهم النص من غير أن ينقطع هذا الابتلاء عن الأسباب التي من شأنها أن تتجاوزه، وقد ضمَّن المولى ﷻ النص تدابير تلافي معوقات الفهم، وتجاوز ابتلائية التأويل من خلال بيان صفات النص وصفات مبلّغه ولغة النص وطبيعة القاري الذي سيفهم النص[1].

فأما عن صفات النص فكثيرة هي الآيات التي أشادت بوضوحه ويسره للذكر وانسجامه وإحكام آياته وتفصيله والتأكيد على حفظه وعدم ضياعه، وسلاسة لغته

[1] المطرفي، ياسر بن ماطر. **العقائدية وتفسير النص القرآني**، مرجع سابق، ص703، 704(بتصرف).

وسعتها وتعدد أساليبها وقوة إفصاحها، وأما عن مبلّغه فقد أدى مهمة بيان هدايات النص فيما أُجمل ويحتاج إلى تفصيل، وفيما أُشكل ويحتاج إلى مزيد توضيح، ووضع أسس التلقي فأقرّ الاجتهاد في فهم النص ونهى عن الجدل وأقرّ التساؤل حول النص بما يثمّن قيمة العقل من غير إفراط ولا تفريط، فالقارئ مؤتمن على النص، حرره المولى ﷻ من كل قيود نفسية تعيق الإنصات أثناء التلقي وذمّ كل ممارسات خاطئة في التعامل معه من مثل التقليد والجدل بغير علم [1].

إن الاشتغال الدلالي داخل النص هو انتقال من خطوة المعنى التي تعتمد على تشخيص قصود النص ومراداته المنجلية إلى خطوتي التفسير والتأويل."ولعل هذا ما جعل حديثنا عن المعنى بما هو قصد ومراد يندرج في علاقة النص بذاته، أي في إطار علاقة النص بقصديته المتجلية في دواخله...من هنا نعود بعد كل هذا لنؤكد أن المعنى على نحو ما يتحدد عند علماء القرآن هو إجراء من الإجراءات الفهمية، وقد اصطنعه المفسرون ووظفوه في تفاسيرهم لتشخيص المنكشف في النص من قصود ومرادات. وهو إجراء بقدر ما يسمح بتأطير مستوى محدد من مستويات اشتغال الدلالة في النص هو المستوى الظاهر والمكشوف، يسمح كذلك بجعل هذا المستوى ما يكون به ذلك النص فهما في ذاته."[2] وفي هذا الصدد، نعتقد بأن هناك مداخل لفهم ما سبق وذاك بالقراءة البنائية للقرآن الكريم أو ما يسمى بالتأويل البنائي المتكامل الذي يقرأ القرآن في جملته، والتعامل معه في وحدته البنائية التي تتعذّر معها التعضية التي تغلّب جانبا منه دون آخر؛ فمعاني الآيات ومراداتها ستدرك حين تُقرأ في سياقها وموقعها وبيئتها وحين تدرك العلائق الوشائجية بين الآية والقرآن كله ؛ فالقرآن الكريم بناء محكمٌ

[1] المرجع السابق، ص708-720.

[2] الحيرش، محمد. **النص وآليات الفهم في علوم القرآن**، مرجع سابق، ص120.

ونظم متفرِّد، تسري فيه روح واحدة تحوّله إلى كائن حيٍّ يخاطبك[1].

2,2 . مقتضيات القراءة المنهجية لمعاني النصوص: هي مقتضيات قد لا تقف دونها القراءة الحداثية لأن القصد منها لا يستلزم الحفاظ على مراد النص وإحاطته بمستلزماته الداخلية والخارجية، وإبقاء أواصر العلاقة بينه وبين محيطه، ولا أيضا قراءته وفق المقتضيات المنهجية لعلماء التفسير والقرآن. إنما القصد فيها رفع حجب التقديس عنه وعزله عن سياقاته ومعاملته معاملة الكائن الغريب.

أ. المقتضى المفاهيمي: "يقتضي التدقيق التحليلي أي القدرة على تفكيك الكليات إلى عناصرها، والتمحيص في الجزئيات؛ إذ ثمة علاقات ووشائج لا يمكن اكتشافها، إلا بالنظر إلى المعنى الكلي، من خلال أنماط التجاور والتقابل، ومن خلال متابعة إيقاعات الخطاب في حركاته."[2]

ب. المقتضى التنزيلي: من خلال استثمار طاقات النص(جدلية العلاقة بين المنطوق والمفهوم)، وتنزيله وفق شروط ومآلات ومقاصد، ومن خلال الموازنة بين المصالح والمفاسد الناجمة عن هذا التنزيل[3].

ج. المقتضى التكاملي: يقصد إلى تحقيق الائتلاف بين الواقع والنص، وبناء جسور تؤاخي بين التطبيقي والنظري، أثناء عبور الأحكام والحِكم، وتنزيلها واقعا؛ ذلك أن التعدد في أوجه فهم النص، قد لا يكون مرده إلى لغته، ألفاظا وعلاقات؛ ولا إلى النص ذاته، بل إلى "الجهد التأويلي"[4]فالنص القرآني مرتبط بقوانينه اللغوية، فلا تنفك

---

[1] بودرع، عبد الرحمن. **الخطاب القرآني ومناهج التأويل**، مرجع سابق، ص68.

[2] عبادي، أحمد. "التأويل سؤال المرجعية ومقتضيات السياق"، تحرير وتنسيق عبد السلام طويل، محمد المنتار، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية للعلماء 1434هـ/ 2013م، المملكة المغربية، ص13.

[3] المرجع السابق، ص13.

[4] المرجع السابق.

قراءته عن سنن نزوله وقواعد تنزيله؛ فهي محكومة من أعلى بقانون المرسِل، وليست انعكاسا لفعل المستقبِل فهما أو تأويلا، ولا فوضى خاضعة لهوى القارئ، فعزل "القطعية" عن النصوص المنزلة يجعلها مجرد نسق احتمالي يتم تعبئته عبر الإنسان والزمان والمكان، مما يؤدي إلى تفريغ هذه النصوص من الأمر والنهي وانتفاء حقيقتهما[1].

د. المقتضى الرؤيوي الشمولي: الذي يستوعب الحقائق القرآنية لأجل بناء رؤية كونية حضارية لها قيمها ومفاهيمها، وجملة المبادئ والثوابت التي ترتكز عليها، من خلال العقلية الشمولية الناقدة[2].

ه. المقتضى التقويمي: الذي يخضع فيه التأويل لضوابط محددة تتحقق من خلالها الممارسة التأويلية الناجحة، وهي: "– **الضابط المنهاجي:** الذي يعد بمثابة خريطة طريق لاستبانة الخطوات أو الوسائط والوسائل التي يتحقق بها الوصول إلى الغاية على أفضل وأكمل ما تقتضيه الأصول وتتيحه الإمكانات.

– **الضابط اللغوي:** ومفاده الانضباط لقوانين اللسان العربي، ومعهود العرب في خطابها، ومسالكها في تقرير معانيها، وأن يُفهم كتابها وفق مدلوله العربي، الذي يتبادر إلى الذهن من دون ليٍّ ولا إغراب، ولا تعطيل لمغزى، أو إقحام لمعنى، لأن لسان العرب هو المترجم عن مقاصد الشارع

– **الضابط المقاصدي:** من خلال ضبط العلاقة بين منهج الاستنباط ومسألة القصد، وضبط التفاعل بين متطلبات "المواضعات" اللغوية، ومقتضيات "القرائن" المحيطة بها، والنظر في "مساقات" الكلام، ومقتضياته.

---

[1] إمام، محمد كمال الدين. فقه السياق وحدود التأويل دراسة مقاصدية، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية للعلماء، 1434هـ/ 2013م، الرباط المملكة المغربية، ص505، 506.

[2] عبادي، أحمد. "التأويل سؤال المرجعية ومقتضيات السياق"، مرجع سابق، ص13.

- **الضابط المآلي الاستشرافي:** عبر ضبط العلاقة بين القارئ وفقه النص؛ وقد قننت كتب الأصول، والتفسير آليات القراءة التفسيرية والتأويلية، ومعاييرها من خلال الضوابط الكفيلة بالارتباط بـ"النص" وبمآلات تنويله، واستثمار معناه.

- **الضابط التمثلي:** وهو في حقيقته تلك النظرة الكلية التي من شأنها أن تؤطر كل المقتضيات، والتي تزكو ثمراتها بمقدار ما تحققه من استيعاب لأبعاد النظرة الكلية المستمدة من طبيعة النص المؤسس، عبر مراعاة القرائن، ومقتضيات الأحوال المحيطة بالنص، و"أسباب النزول" في الآيات، و"أسباب الورود"في الأحاديث، التي تشكل شواهد تعين على فهم النص، وآليات للوقوف على مراد المتكلم، دون أن تؤول هذه الآليات إلى أسباب تاريخية، للتملص من أحكام ينبغي أن تكون ثابتة دائمة"[1].

3,2. مبررات حمل الكلام على ظاهره وعلى غير ظاهره.

يُحاكم النص الثابت إلى متغيرات عالم التصور الذهني البشري، المزوَّد بمخزون من الخبرات والمفاهيم المدركة، لأجل اكتناه حقيقة المراد الإلهي، فالمتأوِّل باحث عن عالمه في أعماق النص، متفاعل معه عبر إدراكاته وحمولته التي توجَّه بها إلى النص يستنطقه ليقارب مستويات الكشف والتجلي، فحكمة الخالق تجلَّت في ترك النص مفتوحاً على تحولات الوعي الإنساني، وتقلبات الاهتمام ومستويات التدبر التي تحيل إلى قراءات متباينة ومختلفة وفق تحول الوعي وتبدل الزمان والمكان.

وقوله ﷺ عن القرآن الكريم: "ولا يخلق على كثرة الرد"[2] تأكيد على المعنى المتجدّد

---

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] الترمذي، محمد بن عيسى(279هـ). **الجامع الصحيح**، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1395هـ/1975م، كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضائل القرآن، ج5، حديث رقم: 2906، ص172.

والعطاء اللامحدود، والطاقة الكامنة في كلام الله ﷻ. فالقول بأن كلام الله حمّال أوجه وله ظاهر وباطن لا يتناقض وكونه ميسّرا قريبا للأفهام، فمفاهيمه ودلالته واضحة، وإنما الجدل في المراد من الآيات وليس في المنطوق منها، فالألفاظ بكليتها لا يكتنفها الغموض في المعنى، وإنما تكمن دينامية المعنى في مقاربة المراد الحدّي للآيات والسور[1].

من العلماء من يرى بأن "تعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية"[2]، وإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى الكلام أولم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره الذي يُقصد من اللفظ عند التخاطب ولا يتم التفهيم والفهم إلا بذلك. وإنما اختلف في حمل الكلام على ظاهره حكما بعد ظهور مراد المتكلم بخلاف ما أظهره، فالتساؤل عن اعتبار ظواهر الألفاظ إن ظهرت المقاصد بخلاف ذلك، أو الالتفات يكون للقصود فهي الأولى بمراعاتها[3]. وإن كان اللفظ محتَملا، إلا أن هناك من القرائن ما يفيد القطع بأن المراد من اللفظ ظاهره[4].

هي قاعدة اعتمدها ابن القيم في بيان أهمية النيات والقصود في صيغ العقود التي تعتمد في التعاملات بين الناس، ليثبت قيمة القصود والمعاني في جعل اللفظ كلاما معتبرا؛ فهي مبدأ الحقيقة، والألفاظ لا تصير كلاما إلا إذا قرنت بمعانيها فهي من أثبتت الحكم وبها وُجد. ولكن يمكن تعميم ذلك على خطاب الشارع فينظر في ألفاظه

---

[1] جابر، حسن. **المقاصد الكلية للشرع ومناهج التفسير**، ط1، القاهرة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2007م، ص14.

[2] الكفوي، أبو البقاء. معجم الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419هـ/1998، ص1068.

[3] المرجع السابق، ج4، ص519، 520.

[4] القرافي، شهاب الدين. **نفائس الأصول في شرح المحصول**، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي وآخرون، دنط.، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، د.ت.، ج5، ص2264.

الدالة على معانيه، ومتى يمكن الاستعانة باللفظ على بيان القصد، ومتى يحمل الكلام على الظاهر وعلى غير ذلك.

ثانيا: أسس المعنى وقصدية الانفتاح الدلالي الحداثوي.

1/ التأويل المعاصر للنص ومقاربات النمذجة والاختزال.

ترتكز البنية المعرفية للتأويلية المعاصرة على موقفين تأويليين، يقف أحدهما على أعتاب محدودية التأويل ونهائيته ويستند على أسس البحث في منطق النص، والكشف عن مقاصد المؤلف ومراداته، من غير إهمال لسيمياء النصوص وما تقتضيه آليات التأويل من سياق وقرائن، بينما يشتط الآخر إلى منازع غنوصية هرمسية لا تقيم حدودا للتأويل، ولا تراعي آليات النص المنطقية واللغوية، ولا تكترث أيضا لقصود المؤلف ومراميه؛ بل متعمدة نهج قراءة خاضعة لمنطق "موت المؤلف"[1]، مخضعة النص لتاريخية الفهم والتأويل ومنتهجة "التأويلية 'الهرمينوطيقية' نهجا جديدا يميزها عن المذهب التأويلي القديم، وهذا النّهج هو مراعاة تفرد النص وخُصوصيته وعدم خضوعه للمفاهيم السائدة في تحليل النصوص، ويستمد النص تفرده من تحويل اللغة وأشكال التعبير والتصوير وإمدادها تميُّزا من تجربة الذات وطاقتها الإبداعية التي تُنشئ الشكل التعبيري المناسب للذات، فلم يعد النص الإبداعي يستمد معايير إبداعه من معايير مُمْلاة من الخارج، بل من إبداع صاحب النص، وإسنادُ النص إلى مُبدعه وقائله يساعد على فهم معناه، أي الاستناد إلى المؤلِّف يُساعد على التأويل، وتغدو مهمته التأويلية فهم المؤلِّف أو فهم النص بوصفه تعبيرا عن تجربة المؤلف وفهمه للعالَم."[2] وبذلك تغدو النصوص مسخا لا يعترف بقراءة محددة، ولا يقف دون معنى واضح يُفهم من خلاله المراد.

---

[1] إسماعيل، نقاز. **مناهج التأويل في الفكر الأصولي: دراسة تحليلية ونقدية مقارنة لمناهج التأويلية المعاصرة**، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2017م، ص483.

[2] عبد الرحمن ، بودرع. **الخطاب القرآني ومناهج التأويل**، مرجع سابق، ص45.

وتتحول النصوص إلى أشلاء كتابة تُجمع وتُكدَّس دونما أية اعتبارات لحقيقتها أو ما يمكن أن تفصح عنه.

ومما يقوله بعض الباحثين في امتداح كتابات الحداثيين: "وفي سياق إنتاج قراءة جديدة، ظهرت محاولات الباحث المصري الدكتور نصر حامد أبو زيد (ولد عام: 1943م) لا سيما في كتابه: "مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن"، لتقديم قراءة يراها صاحبها-على الأقل-جديدة لعلوم القرآن، مهما كان موقف معارضيها. وإذا لم تكن محاولة أبو زيد موفّقة في الإتيان بجديد، فإن جديدها: يتمثّل في أن صاحبها انطلق فيها من هاجس الإبداع، وهي خطوة محمودة اليوم رغم الأخطاء العلمية المفترضة التي تكتنف النتاج نفسه. إنها خطوة يرى حسن حنفي أنها "فتح جديد في الدراسات الإسلامية، القرآنية والأدبية واللغوية، (يتجاوز) تكرار القدماء الذي لا يضيف جديدا، أو تقليد المحدثين لعلم اللسانيات الحديث، وما أكثره لدى إخوتنا المغاربة ترجمةً وتأليفاً."[1]

ولكن يمكننا القول بأن ثمة تناقضات رهيبة في مثل هذه الكتابات التي ترغب في تجاوز سياج كتابات القدامى مثل السيوطي والزركشي لمواكبة آخر منجزات العلوم ذات الصلة بالبحث القرآني، وبالمقابل تمتدح بدائل ليست في المستوى المطلوب من القراءة لنصوص الوحي، ولا ما تكتبه هو من التجديد في شيء، فالحيد عن المنهج الصحيح في التعامل مع نصوص الوحي بدعوى الإتيان بالجديد، وطي صفحة القديم مما أنتجه السلف بدعوى تهالكه ورَزيَّة الجمود عليه افتقارا إلى روح الإبداع؛ هي خطوات نحو الإجهاز على نصوص الوحي وتحييدها جانبا، بدعوى دراسة الخطاب الديني وفق أسس المنهج العلمي الذي يُخضعه لآليات العقل التاريخي لا العقل الغيبي الأسطوري[2].

---

[1] حب الله، حيدر. 'الدرس القرآني وتجاذبات المناهج: قراءة في علوم القرآن عند د. نصر حامد أبو زيد'، سلسلة الدراسات القرآنية: دراسات في تفسير النص القرآني- الجزء الثاني: التأويل والأفهوم القرآني، ط2، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010م، ص250.

[2] المرجع السابق، ص249، 251.

يقول علي حرب متحدثا عن منهج نصر حامد أبو زيد في قراءته: "مالا يتوقف أبو زيد عن التشديد عليه وترداده على امتداد خطابه، أنه يحاول فهم النص فهما علميا لا فهما غيبيا أسطوريا، وذلك بالتعامل معه باعتباره مُنتَجاً ثقافياً، وبالاعتماد على منهج قوامه أن الواقع هو المدخل إلى فهم النص"[1]، وبما أنه "يعيد النظر في مفهوم الوحي من منظور تاريخي ناسوتي، فإنَّه يقدم تعريفا جديدا للقرآن بوصفه "نصا لغويا" مستبعدا بذلك كل الحمولات ذات المضامين اللاهوتية أو الأسطورية أو الغيبية مثل وحي وإلهي أو قدسي أو نبوي"[2].

ولا بد لنا أيضا، من الإشارة إلى أن مثل هذه الكتابات التي تسعى وبكل جرأة إلى اعتبار الخطاب القرآني شأنه شأن أي خطاب بشري، تتحقق فيه شروط النتاج المعرفي الذي يتطلب النقد؛ لهي كتابات تتجاوز الدين وتصادم حقائق الإسلام في محاولات لحل عراه ونقضها. فاعتبار "القرآن نص لغوي" أو اعتباره "نص نبوي"[3] فالقصد واضح يرمي إلى خلخلة المنظومة الفكرية الإسلامية، وستفضي مثل هذه الدراسات إلى نفاذ بعض من تأويلاتها المشوّهة إلى دائرة التفسير، فأي تأويل لها بعد أن قوّضت علاقتها بالنص وكانت قاعدتها المسلّمة في التعامل معه هي اعتبارها له "نص بشري".

قد تكون الشعارات التي يرفعها الحداثيون هي نفسها التي يرفعها باقي مفكري الإسلام؛ وهي تجديد الفكر الديني الإسلامي، وبلورة فهم عصري له يفعّل حضوره، ولكن الوجهات تتغاير والمناهج تتنافر، والغايات متباعدة؛ فما يقصد إليه الحداثيون غير ما يقصد إليه أهل التفسير والقرآن ممّن يدرسون القرآن الكريم باعتباره مرجعية نهوض للأمة من وهدتها، في حين تنشد الدراسات الحداثية تحييده باعتباره مرجعية تخلف

[1] حرب، علي. **نقد النص**، ط4، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005م، ص209.
[2] المرجع السابق، ص207.
[3] المرجع السابق، ص208.

وتكبيل بالتاريخ وإلحاق بالماضي. لقد تجاوز الغرب، اليوم، الحداثة وطرائق البنيوية في قراءة النصوص إلا أن مناهج الحداثيين العرب لا تزال تقتفي أثرها في التنكر للنصوص وإلغاء ذاتيتها.

يقول الباحث محمد الحيرش:" إن العدول عن التعامل مع النصوص وفقًا لطرائق البنيويين وأساليبهم المنهجية الصارمة في مقاربتها يندرج اليوم في سياق انعطاف(tournant) فكري عميق يروم إقامة صيغة أخرى من العلاقة بالنصوص غير تلك التي سادت في مختلف البنيويات وهيمنت عليها؛ ففي مجربات هذا الانعطاف لم يعد هناك من يقتنع بأن العلاقة المثلى بالنص هي ما يكمن في اختزاله إلى موضوع شبيه بموضوعات العلوم الحقة، وقابل لأن تطرد فيه أقيسة هذه العلوم وتجريداتها. إن علاقة من هذا النوع أمست محط ارتياب، لأن النصوص آلت فيها إلى مجرد "أشياء" ساكنة لا تكتسب هوياتها ولا تعرب عن حقائقها إلا من خلال ما تكون به موضوعا مجرداً في هذه المعاينة العلمية أو تلك؛ فكأن وجود نص من النصوص لا يعود الاعتراف به إلى جهة كونه خبرة ذاتية بالحقيقة أو تجلياً من تجليات الانتساب إلى العالم، وإنما يعود إلى الجهة التي يغدو بها مجرد موجود(étant) يأخذ هيئة موضوع يخضع للسيطرة والضبط على نحو ما تخضع لذلك أشياء العلم وموضوعاته."[1]

ويؤكد الباحث أن ما يحدث اليوم في عديد من التأويليات هو تقويض لكل علاقة بالنص تبتغي السيطرة عليه، ومصادرة حقه في التعبير عن مقاصده ومراداته، أواختزاله إلى المسبق من الأحكام والقرارات التي ينطق بها مقال في منهج معين. صور الإكراه هذه التي تسعى لإخضاع النص لإملاءات المنهج تجاوزها الوعي التأويلي المعاصر الذي مدّ جسور التحاور مع النصوص والتواصل معها، وحلّ محل تلك العلاقة الاستعلائية التي سادت من قبل، وبُنيت على إخضاع النصوص علاقة استفهامية قائمة على إرادة الفهم.

[1] الحيرش، محمد. **النص وآليات الفهم في علوم القرآن**، مرجع سابق، ص7، 8.

2/ أفق التأويلية وتشذر النص.

لقد أنزل الله القرآن الكريم ليفهم فكان بذلك منفتحا على الأفهام التي تراوحت بين الصحيح والسقيم، والتأويلات التي انضبط بعضها بالقوانين والحدود العلمية اللازمة، وانفلت بعض منها، ومع ذلك "لم يقل أحد من علماء القرآن أو المفسرين، ولا علماء الصحابة أو التابعين بأن للآيات القرآنية نهاية من حيث الدلالة[1]، إنما هو القول بضرورة تحديد الانفتاح الدلالي وفق محددات :

- تحديد دلالات النص الممكنة وذلك وفق قواعد، هي:

القواعد اللغوية: (لغة النص): هي العربية ووفقا لقواعد اللسان العربي يمكن تحديد دلالة النص.

القواعد النسقية(نسق النص): نسق النص شرعي، فتحديد دلالته يخضع لتفسير القرآن بالقرآن أو تفسيره بالسنة حتى لا يعارض بعضه بعضا.

القواعد المقاصدية(مقاصد النص): يخضع النص لقاعدة مقاصدية مفادها بأن الأحكام الإلهية جاءت لجلب المصالح ودرء المفاسد، ولا بد في التحديد الدلالي من مراعاة القيم والمصالح التي يقصد النص لتحقيقها.

- الاختيار بين الدلالات الممكنة من خلال عرضها على القواعد التي ذكرت، فإذا كانت نتائج القواعد متماثلة؛ فسيكون النص مغلقا على وجه القطع، في حين إذا اختلفت نتائج هذه القواعد فلا بد من توظيف قواعد الترجيح بين تلك القواعد، واختيار واحد من الاحتمالات ويكون النص مغلقا على جهة الظن[2].

---

[1] الناصري، فاطمة الزهراء. 'انفتاح النص وحدود التأويل'، أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية للعلماء، 1434هـ/2013م، الرباط المملكة المغربية، ص649.

[2] المطرفي، ياسر بن ماطر. **العقائدية وتفسير النص القرآني**، مرجع سابق، ص743.

لكن ما ميّز القراءات الحداثية من تقويض لتلك القواعد جعلها تنفتح على دلالات تؤول بالنص إلى التشذر والتفكك إلى أجزاء متناثرة لا تواصل بينها، ناهيك عن القراءة الانتقائية المقصودة التي يمارسها النقد الحداثي للنص، وعزله عن ظروفه وسياقاته؛ فتلك ممارسات قد فتحت الباب على التفسيرات المختلفة التي تتبناها التأويليات التي تستند إلى حداثة الغرب، في حين أن النص القرآني -في حقيقته- ينسج روابط إحالية بمحيطه الخارجي تضمن تآلفه الدلالي والتداولي مع ذلك المحيط، وتنأى به عن التفرق والتشذر الذي يؤدي إلى تدمير هوية النص لنصبح أمام اللانص[1]

● سمات القراءة الحداثية للنص القرآني:

توضيح ما ترتكز عليه المعرفة من مصادر وأسس من الأهمية بمكان في عملية فهم معطيات الاتجاهات المختلفة في المعرفة، ولمحاولة فهم المرتكزات التي يقوم عليها فهم الوحي في المدرسة الحداثية، ينبغي إدراك العناصر الأساسية لنظرية المعرفة ومصادرها لديهم[2].

- الحداثة ومأزق العقل الفطري: من الصواب التوجه نحو تعقل الوحي بطريق مباشر دون وساطات تقيم حجبا بيننا وبينه، فالركون إلى النظم الفلسفية وغيرها مما يتجه إليه بعض من الباحثين المعاصرين هو مما يُفقد بوصلة التعرف إلى الحق، ويذهب بصواب تلك القراءات؛ فالتعقل الفطري هو تنبيه الفطرة وتحفيز استجابتها لاستثارة دفائن العقول[3].

مرتكزات الفهم عند الحداثيين:

---

[1] الحيرش، محمد. **النص وآليات الفهم في علوم القرآن**، مرجع سابق، ص260، 261(بتصرف).

[2] إرشادي، محمد رضا. 'فهم النص الديني على ضوء المدرسة التفكيكية'، سلسلة الدراسات القرآنية: دراسات في تفسير النص القرآني، مرجع سابق، ص57(بتصرف).

[3] المرجع السابق، ص96-101(بتصرف).

– إحداث قطيعة معرفية مع التراث: أو ما يسميه طه عبد الرحمن بالإبداع المفصول ؛ وهو الإبداع الذي أخلّ بمقتضيات القراءة الحداثية للقرآن الكريم التي يحفظ فيها المسلم صلته بما ثبت نفعه وصلاحه في تراث الأمة في العاجل والآجل معا[1]، هو إبداع مبتور الصلة بالماضي، فاقد للأصالة والهوية.

– تقليد الحداثة الغربية: هي قراءات موصولة الإبداع بالغرب، مقلّدة له، تُحقق حداثيتها من خلال قراءاتها الانتقادية للقرآن الكريم، منتهجة لتجسيد مشروعها الانتقادي خططا هي الأنسنة(نقل الآيات القرآنية من الوضع الإلهي إلى الوضع البشري) والأرخنة(رفع عائق الحُكمية: ثبات وأزلية الأحكام القرآنية) والعقلنة(رفع

عائق الغيبية)، ولكل منها عناصر ثلاث وفق الآتي:

– الهدف النقدي المراد تحقيقه.

– الآلية التنسيقية الموصلة إلى الهدف.

– العمليات المنهجية التي تحصّل الهدف بالتنسيق بينها[2].

– نقد المقدس: تصطبغ القراءات الحداثية بطابع النقد في تفسيراتها لآي القرآن الكريم، فهي قراءات لا تبتغي تحصيل اعتقاد من الآيات القرآنية، إنما ديدنها ممارسة النقد عليها. ومن تلك القراءات: قراءة محمد أركون ومدرسته بين التونسيين –ممثّلة بـ"عبد المجيد الشرفي" وآخرون، وقراءة "نصر حامد أبي زيد"، وقراءة "طيب تزيني"[3].

---

[1] طه، عبد الرحمن. **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية**، ط1، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006م، ص175.

[2] المرجع السابق، ص178-185.

[3] المرجع السابق، ص176، 177.

الخاتمة

يُعد التأويل آلية حية تساير الزمان، وتتفاعل مع مختلف التوجهات الفكرية، غير أن التأويل وفق المنظور الإسلامي يختلف كثيرا عن مخرجات التأويلية الحداثية والمعاصرة؛ سواء من حيث التوظيف أو من حيث المناهج والآليات التي تستمد صورتها الحقيقية من مرجعيتها التي تؤول إليها؛ فالتأويل بروح الوحي ليس هو التأويل وفق فلسفات الغرب.

وجملة ما يمكن استخلاصه من هذا الموضوع مايلي:

- يتخذ التأويل في المنظور الحداثي مظهرا من مظاهر التجاوز والإقصاء لكل ما له ارتباط بالقداسة وبالأصالة الإسلامية، وأيّا كانت الشعارات التي يرفعها هؤلاء فإن مجمل جهدهم يتجه للزج بمضامين الوحي في نطاق تثوير اللامفكر فيه، وجعله مجالا خصبا للنقاش وهدم مسلماته.

- تحظى جهود الحداثيين بوثاقة تستبطن في معظمها روح العداء لما هو ديني، مستلهمة مناهجها من بيئة أقامت ثورتها التنويرية على أنقاض الدين، والاستعلاء على كل موروث ومقدس.

- تأرجحت الحداثة العربية بين طرفين نقيضين؛ أصالة إسلامية تستمد كينونتها واستمراريتها من المقدس، وهوية غربية تنافي فلسفاتها كل ما هو إسلامي، فلا هي حافظت على أصالتها وأقرت بهويتها، ولا أمكنها حفظ مكتسبات الفلسفات الغربية التي تجاوزت الحداثة وتنكرت لتلك الأصوات التي أرادت خلق بلبلة فكرية، وتشييع الفوضى في قراءة النصوص مهما كانت صبغتها، فقد استدرك الغرب وبقيت حداثة العرب متعثرة لم تجد لها سندا تنتسب إليه اليوم.